Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 3 | No. 5 | Page 479 – 496 | 2024
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

# موقف أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري من المذاهب النحوية

# The Position of the Most Famous Yemeni Grammarians of the 8th Century Hijri on Grammatical Schools

**فايز صالح عبد الله الهزمي**
باحث – قسم اللغة العربية –كلية اللغات
جامعة صنعاء– اليمن

**Faiz Saleh Abdullah Al-Hezami**
*Researcher - Department of Arabic Language, College of Languages*
*Sana'a University -Yemen*

**الملخص:**

تهدف الدراسة إلى إظهار تراث أشهر النحويين اليمنيين في القرن الثامن الهجري، ومعرفة منهجهم في البحث، ومواقفهم من المذاهب النحوية، والآراء النحوية التي تفردوا بها، وأسلوبهم في ذلك.

وتظهر أهمية البحث في أنه يتناول المواقف والآراء النحوية لأشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري، إضافة إلى توضيح مختصر لمعنى الخلاف النحوي.

تمثلت مشكلة البحث في عدم وجود دراسات كافية تبين جهود أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري، وعدم إظهار تلك الدراسات للمواقف التي تفردوا بها في آرائهم النحوية على حد علم الباحث. ويمكن تلخيص مشكلة البحث في عدد من الأسئلة التي تمت الإجابة عنها في مضمون البحث، وهي: ما الخلاف النحوي وما العوامل المؤثرة عليه. مَن أشهرُ نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري، وما موقفهم من المذاهب النحوية ومسائل الخلاف النحوي، وما الآراء النحوية التي تفردوا بها؟

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على الاستقراء، والوصف، والتحليل، أما خطة الدراسة فقد اقتضت طبيعتها أن يتم تقسيم البحث المسمى بعنوان موقف أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري من المذاهب النحوية، إلى: مقدمة تحتوي على خطة البحث، ثم توطئة، وثلاثة مباحث، اشتمل المبحث الأول على الخلاف النحوي وعوامل ظهوره، فيما احتوى المبحث الثاني على موقف أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري من نحاة المذهب البصري، أما المبحث الثالث فقد احتوى على موقف أشهر نحاة اليمن من نحاة المذهب الكوفي، وخُتم البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج وتوصيات عامة، ثم قائمة بالمراجع.

**الكلمات المفتاحية:** أشهر، نحاة، موقف، خلاف.

## Abstract:

The study aims to highlight the legacy of the most renowned Yemeni grammarians of the 8th century Hijri, to understand their research methodology, their positions on grammatical schools, the grammatical views they uniquely held, and their style in doing so.

The significance of the research lies in its focus on the grammatical positions and views of the most prominent Yemeni grammarians of the 8th century Hijri, as well as providing a concise explanation of the meaning of grammatical disagreement.

The research problem was the lack of sufficient studies that demonstrate the efforts of the most prominent Yemeni grammarians of the 8th century Hijri and the failure of these studies to highlight the unique positions they held in their grammatical opinions, to the best of the researcher's knowledge. The research problem can be summarized in several questions that were answered within the research, including: What is grammatical disagreement and what factors influence it? Who are the most famous Yemeni grammarians of the 8th century Hijri, and what are their positions on grammatical schools and issues of grammatical disagreement? What grammatical views did they uniquely hold?

The researcher adopted a descriptive methodology based on induction, description, and analysis. The structure of the study required it to be divided into several sections: an introduction containing the research plan, a preface, and three chapters. The first chapter focused on grammatical disagreement

and the factors contributing to its emergence. The second chapter discussed the position of the most famous Yemeni grammarians of the 8th century Hijri on the grammarians of the Basra school. The third chapter covered the stance of the most famous Yemeni grammarians towards the grammarians of the Kufa school. The research concluded with a summary of the main findings, general recommendations, and a list of references.
**Keywords**: Most famous, grammarians, position, disagreement.

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على رسوله الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

**أما بعد:** فلا يخفى على كل ذي علمٍ ما تحظى به لغتنا العربية من العلوم الخالدة والغنية بغزارة معانيها، وتعدد ألفاظها وتنوعها.

غير أن تراثنا اللغوي والنحوي في اليمن قد تعرض للإهمال؛ فلم تلقَ جهود علماء النحو في اليمن المكانة المرموقة والبارزة من الاهتمام والبحث والدراسة العلمية المطلوبة.

ويذكر التاريخ أن الجهود النحوية في اليمن كانت مواكبة وفعَّالة؛ إذ ظهر الكثير من العلماء في اللغة والنحو الذين كان لهم دورٌ بارزٌ في هذا المضمار، مثل: المرتضى الزبيدي، والإمام أحمد بن يحيى المرتضى، وغيرهما من علماء اللغة والنحو الذين أسهموا بجهود كبيرة في تطوير الدرس النحوي في اليمن.

لهذا؛ فقد أسهم علماء اليمن في القرن الثامن الهجري بجهد وافر في الدراسات النحوية المتعددة، والتي تعتبر شاهدًا بارزًا لمواقفهم وآرائهم التي تفردوا بها عن نحاة المدرستين البصرية والكوفية.

مما سبق ذكره نستطيع القول إننا وفي إطار بحثنا نشير إلى مجموعة من نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري الذين كان لهم العديد من المؤلفات والكتب المشهورة في هذا القرن، وهم:

1- عمر بن عيسى الهزمي (ت: 702هـ)، ومن مؤلفاته في النحو: المحرَّر في النحو.
2- عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت: 743هـ)، ومن مؤلفاته: إشارة التعيين إلى تراجع النحاة واللغويين، والمقدمة السعدية في ضوابط العربية.
3- إبراهيم بن محمد البوسيَّ (ت: 779هـ)، وله مؤلف في العربية بعنوان: فكاهة المتلفِّظ في نظم كفاية المتحفّظ.

**وسوف نتطرق في هذا البحث إلى آراء ومواقف أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري، وهم:**

1- الإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت: 749هـ)، ومن أبرز مؤلفاته: المحصل في كشف أسرار المفصل، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي.
2- إسماعيل بن إبراهيم النَّجراني (ت: 794هـ)، ومن مؤلفاته: الأسرار الصافية والخلاصات الشافية.
3- عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت: 802هـ)، ومن مؤلفاته: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.

**أسباب اختيار الموضوع:**

وقع الاختيار على تراث أشهر نحاة القرن الثامن الهجري؛ لما اتسموا به من سمات تجعلهم موضع دراسة وبحث؛ نظرًا إلى جهودهم النحوية التي أثروا بها المكتبة العربية بالعديد من المعارف والعلوم المتنوعة والمتعددة.

**أهمية البحث:**

تتمثل أهمية البحث في:

- أنه يتناول معنى الخلاف النحوي بمفهومه اللغوي والاصطلاحي.
- أنه يوضح موقف أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري من المذاهب النحوية، ويظهر آراءهم ومواقفهم النحوية.

**1- مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود دراسات كافية تبين جهود أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري، وعدم إظهار تلك الدراسات للمواقف التي تفردوا بها في آرائهم النحوية على حد علم الباحث.

**ويمكن معالجة هذه المشكلة عن طريق الإجابة عن الأسئلة الآتية:**

س1/ ما الخلاف النحوي، وما العوامل المؤثرة فيه؟

س2/ من أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري، وما موقفهم من مسائل الخلاف بين المذاهب النحوية؟

س3/ ما الآراء النحوية التي تفرد بها أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري؟

**منهج البحث:**

اتبع الباحث في هذه الدراسة **المنهج الوصفي** القائم على الاستقراء، والوصف، والتحليل.

**الدراسات السابقة:**

هناك بعض الدراسات التي اهتمت بالجهود النحوية في اليمن في فترات زمنية مختلفة، من أبرزها:

1- موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري، لشريف عبد الكريم محمد النجار، الأردن، الجامعة الأردنية، 1995م.

2- ودراسة بعنوان: أصول النحو عند نحاة اليمن في القرنين الثامن والتاسع الهجريين، أطروحة دكتوراه، لفتح عبده صالح مسعد، جامعة القاهرة – كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض.

3- أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن، ابن هطيل وابن أبي القاسم والخالدي أنموذجًا، د. صادق يسلم، أستاذ مشارك في مجلة الجامعة الإسلامية، ملحق العدد 183، الجزء العاشر.

4- الجهود النحوية لنحاة اليمن القدماء عند الدارسين المحدثين، دارسة وصفية ونقدية، مقدمة من الطالب عبد الرحمن أحمد محمد غالب الزمر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، إشراف البروفيسور مصطفى محمد الفكي، 1429هـ/ 2008م، جامعة أم درمان الإسلامية.

5- الدرس النحوي في زبيد من القرن السادس إلى القرن العاشر الهجري، الباحث عبد الله

علي مهيوب اليوسفي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية اللغة العربية وآدابها، 2003م.

- ونستطيع القول إن ما يميز هذا البحث عن بقية الدراسات السابقة المذكورة هو:

1- التركيز بصورة دقيقة على المواقف النحوية لأشهر نحاة القرن الثامن الهجري في اليمن.

2- تحديد المسائل الخلافية لأشهر نحاة هذا القرن.

3- تناول هذا البحث المسائل الخلافية لأشهر نحاة اليمن طريق حقبة زمنية محددة.

**خطة البحث:**

**قُسِّم البحث:** موقف أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري من المذاهب النحوية، إلى: مقدمة تحتوي على خطة البحث، ثم توطئة، وثلاثة مباحث؛ اشتمل المبحث الأول على الخلاف النحوي وعوامل ظهوره. فيما احتوى المبحث الثاني على موقف أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري من نحاة المذهب البصري. أما المبحث الثالث فقد احتوى على موقف أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري، من نحاة المذهب الكوفي. وتم إنهاء البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج وتوصيات عامة، ثم قائمة بالمراجع.

**توطئــة:**

بدأ الخلاف النحوي مبكرًا مع نشأة النحو العربي، ولا سيما عند استخلاص الظواهر النحوية وتقعيدها؛ فقد تطور ذلك الخلاف بين نحاة المدرستين الكوفة والبصرة، فضلًا عن علماء المدرسة الواحدة، والسبب في ذلك يعود إلى طريقة جمع اللغة، والأخذ عن الأعراب. ويمكن توضيح معنى الخلاف عن طريق قول ابن منظور: "... وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا، وكل ما لم يتساوَ فقد تخالف، واختلف"[1].

أما في الاصطلاح: فقد ذكره الجرجاني بقوله: "هو منازعةٌ تجري بين المتعارضين؛ لتحقيق حق، أو إبطال باطل"[2].

إنَّ الخلاف النحوي على عمومه موضوع واسع، ومتعدد الاتجاهات، وذو مداخل كثيرة؛ إذ إنه لم يكن وليد المدرستين البصرية والكوفية فحسب، بل إنه أسبق لهذه الفترة بكثير وإن لم يكن معروفًا بهذا الاسم بين المتنازعين؛ لأن النحاة لم يكونوا دقيقين في التسمية والمصطلحات.

فكان الخلاف غالبًا ما يجري في صور المناظرات التي كانت تدور بين النحاة، سواء بين البصريين وحدهم، أو بينهم وبين الكوفيين، وفي مجالسهم ومنتدياتهم؛ فكل ما كان يجري فإنه يحمل معنىً خفيًا للخلاف.

وأبرز شاهدٍ على هذا:

أ. **المناظرات التي جرت بينهم، وأشهرها:**

1- مناظرة الكسائي والأصمعي.

2- مناظرة الكسائي وسيبويه.

3- مناظرة الكسائي واليزيدي.

(1) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ، ج1ص896.

(2) التعريفات، لعلي بن محمد الحسيني الجرجاني الحنفي، حققه وعلق عليه: نصر الدين تونسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص113.

ب. **المجالس، ومنها:**

1- مجلس ثعلب والزجاجي في مجلس ثعلب.

2- مجلس الرياشي وثعلب[3].

وبعد أنَّ تعدَّى النحو مرحلة نموه وتطور أركانه بدأت التقسيمات والتفريعات؛ فأصبح لكل فريق مدرسة خاصة به؛ فاحتضنت البصرة نُحاتها، وضمت الكوفة أبناءها بعد أن فتح الأخفش لهم ولغيرهم باب الخلاف مع البصريين، بل وسايرهم، ومال إلى صفهم في كثير من آرائه.

## المبحث الأول

## الخلاف النحوي وعوامل ظهوره

تؤكد أكثر الدراسات النحوية أن البصرة كانت أسبق من أختها الكوفة في وضع النحو والإلمام به؛ فقد بدأ النحو في البصرة بعد انتشار اللحن على الألسنة، وهي التي مهدت سبيله، وحددت معالمه، واتخذت لها أسلوبًا صارمًا للحفاظ على اللغة العربية نقيةً سليمة من الاضطراب، ثم شاركتها الكوفة فيه، واتخذت لها منهجًا يختلف في تناول النحو ودراسته، وقد ساعد ذلك على ظهور الخلاف النحوي، وفي تلك البيئة اللغوية التي نشأ فيها النحو ظهر فيها الخلاف شيئًا فشيئًا على يدي سيبويه والكسائي بعد اجتماعهما في بغداد، واتضحت معالمه بحق بين المبرد وثعلب، وظهر التعصب لنحاة البلدين بين تلاميذهما.

كان للعوامل السياسية والمذهبية أثر في الخلاف بين النحويين، فيما يرى الأستاذ سعيد الأفغاني أن السياسة لا تأثير لها في الخلاف؛ فيقول: "فأهل النظر في كل فن تتباين أنظارهم كثيرًا دون أن يكون للسياسة أو غيرها في ذلك أثر، وإنما هو الاجتهاد المحض، وهؤلاء أئمة البصريين يختلفون فيما بينهم اتجاهًا واجتهادًا في مسائل كثيرة"[4].

وظهر الخلاف النحوي في عصر سيبويه والكسائي؛ فعلى يديهما بدأت معالم المدرستين تتضح، وتأخذ طريقًا ومنهجًا خاصًا بها، ولا سيما بعد أن قرَّب العباسيون الكسائي وتلاميذه، وخصوهم بتربية أولادهم، وأغدقوا عليهم؛ لما كان بين أهل الكوفة وبني العباس من ودّ لم يتهيأ لأهل البصرة، فتمسكوا بدنياهم التي نالوها على يد الخلفاء، ووقفوا بالمرصاد للبصريين الذين سبقوهم في ميدان الدراسة النحوية[5].

أما نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري ومن سبقهم، فقد كان يغلب عليهم اتباعهم للمذهب البصري في كثير من مسائل النحو، إلا أنهم ليسوا أسرى هذا المذهب؛ فقد خرجوا عنه، ووافقوا الكوفيين، وساروا سيرهم في مسائل أيدها الدليل والبرهان وإن قلّت تلك المسائل مقارنة بالبصريين، ولهم أيضًا مسائلهم التي تفردوا بها، وخرجوا بها عن المذهبين البصري والكوفي.

ولذلك؛ فإننا لا نستطيع أن نطلق على نحاة القرن الثامن الهجري أنهم بصريون أو كوفيون، ولا سيما المتأخرين منهم بالنظر إلى جملة الآراء الواردة في كتبهم، فإذا رجحتْ إحدى الكفتين حكم عليه

(3) الخلاف بين النحويين، للدكتور السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1985م، ص90 - 94.

(4) في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، د. ط، 1987م، ص217.

(5) الخلاف بين النحويين، ص26.

عن طريقها، فيقال فلان بصري المذهب، أو كوفي المذهب.

ويعد نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري من أولئك العلماء الذين لا يمكن الحكم على انتمائهم إلى مذهب نحوي معين عن طريق مؤلفاتهم، إلا العلامة عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي مؤلف كتاب "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"؛ فهو النحوي الوحيد الذي نستطيع القول إنه من البصريين، أو بمعنى آخر فإن مذهبه النحويَّ بصريٌ، والدليل على ذلك أنه قد صرح في أكثر من مسألة في مسائل الخلاف النحوي عند ذكره لمذهب البصريين بقوله: قال أصحابنا؛ فمن أمثلة ذلك:

**قوله في كتابه** "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة": المسألة الحادية والعشرون: "وقال الكوفيون أيضًا في العدد: إنه يجوز الخمسة العشر درهمًا، قالوا: لأنه قد صحّ عن العرب ما يوافق مذهبنا ... ومنع أصحابنا البصريّون من دخول الألف واللام في "العشر"، وهو الصحيح المعروف"[6]. وهذا يدل على أنه بصري المذهب.

وأيضًا قوله في المسألة الثالثة والتسعين من كتابه: "لفظة (أوّل) عند أصحابنا البصريين مما لم ينطق معه بفعل، وهو على (أفعل عينه همزة، وفاؤه واو)"[7]؛ فعن طريق قوله عن البصريين: "أصحابنا" يتبين أنه بصري المذهب، وهو من صرح بذلك في مؤلفاته.

## المبحث الثاني

## موقف أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري من نحاة المذهب البصري

مما ينبغي الإشارة إليه أن النزعة البصرية لدى نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري كانت أكثر من النزعة الكوفية سواء في اختياراتهم، أو في ردودهم وترجيحاتهم؛ فهم لا يعتمدون إلا ما كان على القياس، ويتجنبون الشاذ والنادر، فهم لا يختارون قول البصريين إلا إذا كان ذلك القول مدّعمًا بالحجج والعلل التي تؤيده، خاصة الإمام يحيى بن حمزة الذي لم يكن يختار رأي البصريين أو رأي الكوفيين إلا بعد التقصي وإيراد الحجج والعلل التي تؤيد الرأي الذي اختاره.

وسوف يتناول الباحث في هذا الجانب المسائل الخلافية الواردة في كتبهم، والمصطلحات النحوية حتى تتضح وجهتهم النحوية، وذلك عن طريق عرض المسائل الخلافية التي اختاروا فيها رأي البصريين.

كانت مسائل الخلاف من الأمور البارزة عند علماء اليمن في القرن الثامن الهجري في شروحهم؛ فقد ذكروا مسائل خلافية كثيرة، فعلى سبيل المثال ذكر الإمام يحيى بن حمزة في كتابه "المنهاج في شرح جمل الزجاجي" ما يزيد على مائة وخمس مسائل نحوية، على الرغم من أن كتابه هذا يعد من المختصرات، وهي ليست مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين فحسب، بل يضاف إليها المسائل التي ربما وقع الخلاف

(6) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1407هـ / 1987م ص: 43، 44.

(7) المرجع السابق ص: 86، 87.

فيها بين العلماء الذين ينتمون إلى مذهب نحوي واحد، ناهيك عن المسائل الخلافية التي أوردها في بقية مؤلفاته النحوية.

**فمن المسائل التي اختار فيها الإمام يحيى بن حمزة رأي البصريين:** مسألة تقسيم الأفعال؛ **إذ** قال: "ذهب الجمهور من نظار المتكلمين، وأئمة الأدب إلى أن الأزمنة التي تقع فيها الأفعال ثلاثة: ماض، ومستقبل، وحال، وزعم قومُ النحاة أنه لا حقيقة لفعل الحال، وأن الأزمنة المحققة إنما هي الأزمنة الماضية والمستقبلة، فأما أزمنة الحال فلا وجود لها... والمختار عندنا ما عوَّل عليه الجمهور من إثباتها، ويدل على ذلك المعقول، والمنقول.

**أما المعقول فمن وجهين:**

**الأول:** أنَّ زماني الماضي والمستقبل لا يتحققان إلا بعد ثبوت الحال وتحققه، فكيف يقال إنه لا وجود لزمان الحال؟ وبيان ذلك هو: أن الماضي ما دل على زمان قبل زمانك، والمستقبل ما دلَّ على زمان بعد زمانك، فإذن لا بد من زمان ينشأ عنه الماضي، ويتفرع عنه المستقبل، وفي ذلك ما نريده من زمن الحال.

**الثاني:** أنَّ الضرورة قاضية بإثبات زمان الحال، وبيان ذلك هو: أن يقال لمن ينكر زمن الحال على جهة الإلزام: أخبرنا عن وجودك الآن، هل هو في زمن ماضٍ، أو زمن مستقبل؟ ولا زيادة على ذلك على زعمه، فإن قال: في زمن ماض لزمه أن يكون معدومًا؛ لأن الماضي قد انقضى وزال، وإن قال في زمن مستقبل لزمه أيضًا أن يكون معدومًا بأن المستقبل غير حاصل الآن؛ فإذا بطل هذان القسمان صح وتقرر أنه لا بد من زمان ثالث غير هذين الزمانين، وهو المقصود بزمان الحال. هذا كله من جهة النظر والمعقول"[8].

**وأما المنقول فمن وجهين أيضًا:**

**الأول:** ما ورد به التنزيل؛ قال الله تعالى: **{لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا}** [مريم: 64] وهو المستقبل، **{وَمَا خَلْفَنَا}** [مريم: 64] وهو الماضي، **{وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ}** [مريم: 64] وهو الحال؛ لأن الإشارة بقوله: **{بَيْنَ ذَلِكَ}** إلى المذكور أولًا، ولم يسبق إلا الزمان الماضي والمستقبل؛ لأنه بينهما، وأصل لهما كما قررناه.

**الثاني:** قول زهير:

**وَأَعْلَمُ مَا فِي اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ**[9]

فاليوم إشارةٌ إلى ما نريده من الحال، وأمس إشارةٌ إلى الماضي، وغدٍ إشارةٌ إلى زمان الاستقبال. فحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا أنه لا بد من إثبات زمان الحال لهذه الأدلة [10].

فالإمام يحيى بن حمزة لا يكتفي بالاختيار فقط، بل يعلل، ويقدم الحجج على اختياره، وهذا دأبه

(8) المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام يحيى بن حمزة، تحقيق: د. هادي ناجي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1430هـ/ 2009م، ج1، ص 188، 189.

(9) البيت في ديوان زهير ص: 25، شعر زُهير بن أبي سُلمى، صنعة الأعلم الشنتمريّ، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ. وينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م ج7، ص506.

( 10 ) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1، ص189،190.

في معظم اختياراته؛ مما يجعله مشاركًا في تلك الآراء، وله اجتهاداته التي لا تنكر.

ومنهم إسماعيل بن أحمد بن عطية النجراني؛ فلا تكاد تمر مسألة من المسائل النحوية الخلافية إلا تعرض فيها للخلاف وآراء النحاة، غير أنه لا يبدي رأيه في كل خلاف يورده، ولا يفزع إلى الترجيح في كل مسألة تعرض له.

فهو كغيره من النحاة المتأخرين لا يربطه رباط وثيق بأحد الاتجاهات النحوية، أو المذاهب المتقدمة، فيختار ما يراه صحيحًا من أي مذهب من المذاهب؛ فلم يكن يناصر مذهبًا فيجتلب إليه الحجج والبراهين، أو يدفع عنه ما يورده الخصوم في كل مسألة من المسائل، وإنما الأمر أن النجراني في كل المسائل الخلافية يستعرض وينقي، ومع هذا فإنه في كثير من المسائل الخلافية يميل إلى رأي البصريين.

ولذلك نجده في عرضه للمسائل الخلافية بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة قد ضعَّف مذهب الكوفيين في أكثر من أحد عشر موضعًا مما بدا له رأيٌ فيها، في حين أنه لم يتجاوز ترجيحه لمذهب الكوفيين خمسة مواضع؛ ومن أمثلة المسائل التي وافق فيها البصريين:

قوله في باب الممنوع من الصرف عند الحديث عن الألف المقصورة، والألف الممدودة: "فاللفظي يكون بالتاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة، وقد أهمل الشيخ ذكرها في هذا الموضع استغناءً بما تقدم، وهو قوله: وما يقوم مقامهما، وكان اللائق أن يتكلم عليها؛ لأن فيهما خلافًا للكوفيين لأنهم يقولون: علة منع الصرف في (حمراء)، و(صحراء)، و(حبلى)، وما جرى هذا المجرى، التأنيثُ والصفة.

**والبصريون:** التأنيث، ولزوم التأنيث. وكلام البصريين أليق؛ لأن كلام الكوفيين ينتقض بمثل (صحراء)"[11].

فهو يتابع البصريين في أغلب المسائل الخلافية، ويصرح في بعض المسائل بأن قول البصريين هو الصحيح، بل إنه يأتي بالعلل والردود التي تدل على أن قول البصريين هو الصحيح والصواب؛ فمن أمثلة ذلك:

**قوله في باب خبر كان:** ...وأما ذكر الخلاف فيه؛ فذكر الكوفيون أنه حالٌ وليس بخبر، وهو مردود بوجوه ثلاثة:

**الأول:** أنه قد يضمر، كقول الشاعر:

**فإنْ لا يَكُنْها أَو تَكُنْه فإنَّه ... أَخُوها غَذَّتْه أُمُّهُ بِلِبانِها**[12]

**الثاني:** أنه قد يأتي معرفة.

**الثالث:** أنَّه لم يأت بعد تمام الكلام، وهو شرط فيه.

وذهب البصريون إلى أنه من المفعولات المشبهة، وهذا هو الصحيح، وإنما كان صحيحًا لفساد الحال من الوجوه المتقدمة، وكان الفعل مقتضيًا له بعد فاعله، وليس بعد الفاعل إلا المفعول به، فلهذا أشبهه"[13].

(11) الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية، لإسماعيل بن أحمد بن عطية النجراني، دراسة وتحقيق: عبد المجيد بن إبراهيم آل الشيخ مبارك، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج1، ص68.

(12) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، بغداد، 1954م، ص: 162. وينظر: لسان العرب ج13، ص373 (كون، لبن).

(13) الخلاصات الصافية ج1، ص129، 130.

ومنهم عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، النحوي الوحيد الذي أطلق على البصريين "أصحابنا" وإن خالف البصريين في بعض المسائل الخلافية؛ فمن تلك المسائل التي وافق فيها رأيَ البصريين:

قوله في كتابه ائتلاف النصرة في المسألة الثانية: "قال الكوفيون: الأسماء الستة المعتلة المضافة معربةٌ من جهتين بحركة مفردها، وبالحرف؛ للإجماع على إعرابها بالحركات المفردة، فتلك الحركات موجودة في حال إضافتها ...، وقال البصريون: إنما هي معربة من جهة واحدة؛ لأن الإعراب إنما دخل في الكلام للفصل وإزالة اللبس، وللفرق بين المعاني المختلفة من الفاعلية، والمفعولية، وغير ذلك، وهو يحصل بإعراب واحد من جهة واحدة، فلا حاجة إلى الجمع بين الإعرابين من جهتين، وهذا هو الأصح. وما ذكره الكوفيون مردود بأنه لا يوجد في كلام العرب ما له إعرابان، ولو كانت معربة من مكانين لاحتاجت إلى عاملين، فبطل ما قالوه"[14].

وقوله في المسألة الثالثة عند حديثه عن حروف التثنية والجمع: "قال الكوفيون: الألف والواو والياء في التثنية والجمع إعرابٌ كالحركات بمنزلة الضَمة والفتحة والكسرة؛ لأنّها تتغير كتغير الحركات على حسب اختلاف العوامل، فلمّا تغيرت دلّ على أنها إعراب. وقال البصريون: هي حروف إعراب ليست بإعراب؛ لأنّها إنّما زيدتْ للدلالة على التثنية والجمع؛ ألا ترى أن الواحد يدل على الإفراد، فإذا زيدت دلَّت على تثنية أو جمع، فصارت من تمام صيغة الكلام التي وضعت لذلك المعنى، فكذلك ها هنا، وهذا هو الصحيح؛ فاعتمد"[15].

وهو أيضًا يتابع البصريين في جُلِّ مسائله؛ فمن ذلك قوله في المسألة الثامنة: "مذهب الكوفيين أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملةً؛ لأنّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره. ومذهب البصريين أنه يجوز تقديمه، سواء كان مفردًا، أو جملة؛ لمجيئه كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم، كقوله:

**بَنُونَا بَنُو أبنائِنا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأبَاعِدِ**[16].

**وتقديره:** هم أبناؤنا وبنونا، وهذا هو الصحيح. وما قاله الكوفيون فاسد؛ لأنّ الخبر وإن كان متقدمًا في اللفظ فهو متأخر في المعنى؛ ولهذا جاز إجماعًا "ضَرَبَ غُلامَهُ زَيدٌ"، وقال الله تعالى: **{فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى}** [طه: 67]، ونظائره كثيرة"[17].

ومن المسائل التي تؤيد آراء البصريين ما أورده عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي مرجحًا قول البصريين على قول الكوفيين في المسألة نفسها من خبر كان؛ "فقد ذهب الكوفيون إلى أن خبر كان والمفعول الثاني من باب ظننت نصب على الحال؛ لأنه كان فعلًا غير متعد، فكان المنصوب

(14) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص: 28.

(15) ائتلاف النصرة ص: 28، 29.

(16) البيت منسوب للفرزدق، وليس في ديوانه، ديوان همام بن غالب بن صعصعة، تحقيق: عبد الله الصاوي، مصر، 1354هـ/ 1936م، وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1427هـ، ج1، ص66.

(17) ائتلاف النصرة ص: 33، 34.

بعدها على الحال، لا على المفعولية. وذهب البصريون إلى أنَّ نصبه على المفعولية لا على الحال؛ لأنهما يقعان ضميرًا في نحو قولهم: كُنّاهُمْ، وإذا لم نَكُنْهُمْ، فمن ذا يَكونُهُم، ولأنه هو خبر المبتدأ بعينه. والصواب أن يقال: خبر الاسم المرتفع بـ (كان)، وإنما يقال خبر كان تقريبًا للمبتدأ، وما قاله الكوفيون ضعيف"[18]؛ فالشرجي يضعف رأي الكوفيين، ويأتي بالعلل التي تؤيد ما ذهب إليه من ترجيح رأي البصريين.

كما أنه يستخدم الحجج والبراهين التي تؤيد الرأي الذي يختاره؛ فمن الأمثلة على ترجيحه رأي البصريين قولُه في المسألة الرابعة: "قال الكوفيون: إن الاسم الذي آخره تاء التأنيث يجوز أن يجمع بالواو والنون، كقولهم في طلحة طلحون، وقال البصريون: لا يجوز أن يجمع ذلك بالواو والنون، وهو الأصح؛ لأنَّ فيه واحدة من علامة التأنيث، والواو والنون علامة التذكير، فتجويزه يؤدي إلى جمع علامتين متضادّتين في اسم واحد، وذلك ممتنع، ولأنه لم يسمع من العرب جمع هذا الاسم ونحوه إلا بالألف والتاء، كقوله:

**رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ**"[19]

فعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي يورد العلل والبراهين التي تؤيد ما يذهب إليه من الاختيارات في كثير من المسائل الخلافية، ويوضح فيها فساد المذهب الكوفي، ويرجح المذهب البصري، كقوله في المسألة التاسعة: "قال الكوفيون: العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعلُ. وقال البصريون: الفعلُ وحده عامل في الفاعل والمفعول جميعًا؛ لإجماعهم على أن الفعل له تأثير في العمل، وأمَّا الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء ألَّا تعمل، فهو باق على أصله في الاسمية. وهذا هو الصحيح، وقول الكوفيين مردود، فتفهّمه لأبين لك فساده"[20].

وكذلك الإمام يحيى ين حمزة يختار رأي البصريين على رأي الكوفيين، لكن ما يميز الإمامَ يحيى أنه لا يختار أي رأي إلا بعد أن يورد البراهين والعلل التي تؤيد ذلك الرأي؛ فالمطلع على مؤلفات الإمام يحيى يجد نفسه أمام عالمٍ فذّ محيط بجميع العلوم اللغوية، فالإمام يحيى يعدّ مدرسة نحوية بذاتها؛ لما أورده من آراء وتعليلات وردود يقتنع بها القارئ، وينفرد بها الإمام يحيى على غيره من نحاة اليمن وغيرهم؛ فهو بحق زعيمُ نحاة القرن الثامن الهجري في اليمن، بل وفي العالم العربي والإسلامي بأسره، فمن أمثلته مرجحًا رأي البصريين:

قوله في باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر: "وعملُها النصبُ في الاسم، والرفعُ في الخبر بلا خلاف بين البصريين، فأما نحاة الكوفة فعملها عندهم إنما هو في الاسم لا غيره، فأما الخبر فهو مرفوع عندهم بما كان مرفوعًا قبل دخولها. والمختار أنها عاملة في الجزأين جميعًا. وإنما عملت هذا العمل لأمور ثلاثة:

(18) ائتلاف النصرة ص: 97، 98.
(19) ائتلاف النصرة ص: 30. والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص: 20، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت. وهو من شواهد خزانة الأدب ج8، ص10.
(20) ائتلاف النصرة ص: 30.

**أولًا:** أنها تطلب هذين الاسمين جميعًا –أعني المبتدأ والخبر–، وتقتضيهما كما يطلب الفعل المتعدي سائر معمولاته؛ فلهذا أثرت فيهما.

**ثانيًا:** لأن المضمر يتصل بها وبالفعل، فلهذا تقول: إنك، وإنه، وإنني، كما تقول: ضربك، وضربه، وضربني.

**ثالثًا:** لأن أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية، فلما أشبهت الأفعال من هذه الأوجه وجب أن تكون عاملة مثل عملها"[21].

فهو هنا يعلل لفساد الرأي وكذلك لصحته، ويتميز عن غيره من نحاة القرن الثامن الهجري بالعلل الواضحة والبراهين القوية؛ وهذا لأنه عالم بالأصول الفقهية والمسائل الكلامية، ولديه مؤلفات في تلك الفنون، بل هو السبَّاق إليها؛ وله ردود على الفلاسفة والمتكلمين.

ومن الآراء التي اختار فيها رأي البصريين أيضًا قولُه في باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية: "واختلفوا في اشتقاقه، أي: المصدر مم يكون؛ فقال البصريون: إنه ليس مشتقًا من غيره، وإنما يُشتق منه الفعل، ويؤخذ منه. وقال الكوفيون: إن المصدر مشتق من الفعل. والمختار ما قاله علماء البصريين؛ لأمرين:

**الأول:** أن الاسم مستحق بالأصالة لأن يكون مخبرًا عنه وخبرًا، والفعل لا يكون إلا خبرًا؛ فلما كان أصلًا فيما ذكرناه وجب القضاء بكونه أصلًا في الاشتقاق، والجامع بينهما أصالة الاسم"[22].

**الثاني:** أن دلالة الاسم على ما يدل عليه مطلقةٌ من غير تقييد، ودلالةُ الفعل يشترط فيها التقييد بالأزمنة، والمطلقُ لا محالة أصلُ المقيد؛ فلهذا كان المصدر أصلًا للفعل في الاشتقاق.

فالإمام يحيى بن حمزة لا يذكر مسألة من المسائل النحوية إلا اختار فيها رأيًا، وعلل لذلك الرأي، وأورد قول النحاة فيه، وأورد المذاهبَ النحوية، ومن الأمثلة على اختياراته التي رجح فيها رأي البصريين ما ذكره في باب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر قوله: "وإنما الخلاف في المختار من ذلك؛ فأجمع البصريون على أن إعمال الثاني هو الأقوى، محتجين بالقرآن الكريم، كقوله تعالى: **{وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ}** [الجن: 7]، ولو أعمل الأول لقال: كما ظننتموه، وبالقياس وهو أنه لو أعمل الأول لكان قد وقع الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وهو على خلاف القياس. وأجمع أهل الكوفة على أن الأقوى هو إعمال الأول، محتجين بالشعر والقياس؛ أما الشعر فسنذكر ما احتجوا به منه في موضعه، وأما القياس فلأن الفعل الأول إذا كان موجهًا على جهة الفاعلية، وإعمال الثاني كان في ذلك إضمار قبل الذكر، كقولك: ضربني وضربتُ زيدًا، وهو على خلاف القياس؛ فلهذا كان إعمال الأول هو الأولى. فهذه عيون كلام الفريقين في الاحتجاج. والمختار ما عوَّل عليه البصريون؛ لأنه هو الأكثر، وعليه التنزيل كما حكيناه"[1].

وهكذا نجد أن أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري قد أخذوا بآراء مذهب البصريين.

(21) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1، ص322، 323.

(22) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1، ص273.

## المبحث الثالث

## موقف أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري من نحاة المذهب الكوفي

يتبين لنا مما سبق أن أشهر نحاة القرن الثامن الهجري في اليمن يكادون يكونون بصريين، وهذا لا يعني انقطاعهم إلى مذهب واحد لا يحيدون عنه، بل كانوا ينتقون من كل مذهب ما يرونه صوابًا، وإن كان الغالب عليهم المذهب البصري كما هو حال معظم نحاة اليمن على مر القرون؛ فأشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري يأخذون بالرأي الذي ترجحت عندهم صحته، وقويت حجته، ولا يهمهم أن يتعصبوا لمذهب دون آخر؛ لذا فقد اشتملت كتبهم على آراء كثيرة، منها ما اختاروه من مذهب البصريين، ومنها ما اختاروه من مذهب الكوفيين، ومنها ما وافقوا فيه بعض النحاة السابقين، ومنها ما كان نتيجة اجتهاداتهم الخاصة التي اشتهروا بها، وذاعت عنهم في كتب النحو المتأخرة.

وفيما يأتي جملة لبعض المسائل التي أخذ أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري فيها بآراء الكوفيين؛ فمن ذلك مسألة خبر ليس، وتقديمه عليها:

فقد قال عبد اللطيف الشرجي في كتابه ائتلاف النصرة: "قال الكوفيون: لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرّدِ من البصريين، وزعم بعضهم أنَّه مذهب سيبويه، وليس بصحيح؛ إذ لم يوجد له في ذلك نص؛ لأن (ليس) فعلٌ غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف في التقديم، على أن من النحويين من يغلّب عليه الحرفية.

وذهب البصريون إلى جواز ذلك؛ لأنه قد تقدم معمول خبرها عليها في قوله تعالى: **{أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}** [هود : 8]؛ فتقديمُ معمول الخبر دليلٌ على جواز تقديم الخبر؛ لأن رتبة العامل في الأصل تكون قبل المعمول، والأرجح عندي دليلًا ونقلًا ما ذهب إليه الكوفيون، ولا نسلّم للبصريين بالاستدلال بالآية على التقديم، فلا يكون (يوم) متعلقًا بـ (مصروفًا) منصوبًا، إنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ الأعرج، ونافع[23]: **{هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}** [المائدة :119]، وإذا سلمنا أنه منصوب فإنه منصوب بفعل مقَّدر دلَّ عليه (ليس مصروفًا عنهم)، وتقديره: يلازمهم العذاب يومَ يأتيهم"[24].

وكذلك الإمام يحيى بن حمزة ذهب قريبًا مما ذهب إليه الشرجي في هذه المسألة؛ فقد قال في باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر: "وثالثها: ما لا ينصرف منها، نحو: ليس، ومنع أهل الكوفة من تقديم خبرها عليها. وذهب سائر البصريين إلى جواز ذلك فيها. وما قاله أهل الكوفة هو الحق؛ لأنها غير متصرفة في نفسها، فلم تكن متصرفة في معمولها"[25].

فهذا دأب نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري؛ فهم يختارون ما يرونه صحيحًا من أي مذهب

(23) ينظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي عليٍ الفارسي الأصل، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وآخرون، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الثانية، 1413هـ/ 1993م، ج3، ص282.

(24) ائتلاف النصرة ص: 123، 124.

(25) المنهاج في شرح جمل الزجاج ج1، ص311.

كان، دون أن ينظروا إلى مذهب معين، أو يتعصبوا إلى مذهب نحوي بعينه.

وكذلك إسماعيل النجراني وهو أحد نحاة القرن الثامن الهجري في اليمن يؤيد رأي الكوفيين على البصريين؛ محتجًا بحجج أوردها على صحة كلام الكوفيين، مثال ذلك:

**قوله** في باب المرفوعات: "وكذلك يجوز حذف الفاعل عند الكسائي وغيره من نحاة الكوفة إذا وجد عليه دليل، خلافًا لأهل البصرة بأجمعهم؛ محتجين بأن كل ما يمكن إضماره فلا يجوز حذفُه، ويؤيد كلامَ أهل الكوفة وجوه عدة:

**أحدها:** أنه إذا جاز حذف الفاعل وفعلِه باتفاقٍ جاز حذف الفاعل.

**الثاني:** أنه جزء من الجملة، وكما جاز حذف المبتدأ لقرينة فكذلك الفاعل.

**الثالث:** أنه قد ورد السماع في قوله تعالى: **{ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ}** [يوسف: 35]، أي: بدا لهم أمرُهم، ومنه قولهم: إذا كان غدًا فائتني، أي: إذا كان ما نحن عليه غدًا، كقول الشاعر:

**فإنْ كانَ لا يُرْضِيك حتَّى تَرُدَّني ... إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيا**[26]

**والتقدير:** وإن كان لا يرضيك ما تشاهده.

**الرابع:** المصدر؛ فإنه يجوز حذف الفاعل معه، فكذلك هذا، وكذلك يجوز حذفُهما جميعًا، أي: الفعل والفاعل عند قيام القرينة، وهذا كما إذا قال القائل: أقام زيد؟ فتقول: نعم، أي: قام زيد، فلولا ما تقدم لم تكن نعم دالة عليه، فلا يفيد إلا بذكر جملة متقدمة"[27].

ومما يدل دلالة واضحة على أن هؤلاء النحاة غير مقلدين، بل كل واحد منهم يختار الذي يراه صحيحًا عنده، ومن أمثلة ذلك اختلافهم في عمل اسم الفاعل؛ فقد اختار الإمام يحيى بن حمزة رأي الكوفيين في ذلك، وأورد ما يدل على صحة قولهم؛ **فقال:** "ويعمل إذا كان للحال والاستقبال. واعلم أن هذه مسألة خلاف بين النحاة؛ فالذي عليه جمهور البصريين أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان للحال والاستقبال، ولا يعمل إذا كان ماضيًا؛ فلا تقول: هذا ضاربٌ زيدًا أمسِ، وذهب الكسائي إلى إعماله إذا كان ماضيًا، وحجة البصريين على ذلك هي أن اسم الفاعل إنما كان مضارعًا للفعل المستقبل، فأما الماضي فإنه لا مضارعة فيه؛ فلهذا لم يكن عاملًا لأن اسم الفاعل لا يشبه الفعل الماضي، والمختار ما قاله الكسائي، ويدل عليه قوله تعالى: **{وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا}** [الأنعام: 96]، وقوله تعالى: **{وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}** [الكهف: 18]، فهذا كله بمعنى المضي، وقد أُعمل كما ترى من غير حاجة إلى إضمار فعل

(26) البيت منسوب لسوار بن المضرب كما في التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ/ 2000م، ج1، ص398، وهو بلا نسبة في الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ج2، ص 433، وخزانة الأدب 10/ 479.

(27) الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية ج1، ص103، 104.

كما زعموه، فإنه يكون تعسفًا، وقد نصرنا هذه المسألة في غير هذا الموضع.

فالإمام يحيى هنا يؤيد رأي الكوفيين، ويورد البراهين والأدلة على صحته، وهو إمام النحاة في اليمن بلا منازع، كما أن عبد اللطيف الشرجي يختار في المسألة نفسها رأي البصريين؛ فقد قال في المسألة الثانية عشرة بعد المائة: "قال البصريون: اسم الفاعل إذا كان لما مضى من الزمان فلا يعمل أصلًا، وإنما يعمل إذا كان للحال، أو الاستقبال. وقال الكوفيون: إنه يعمل إذا كان لما مضى، كقوله تعالى: **{وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}** [الكهف: 18]. وما حكي عن بعض العرب: هو مارٌ بزيدٍ أَمْسِ، وليس لهم في هذا دليل؛ لأن قوله تعالى: **{باسِطٌ ذِراعَيْه}** حكاية حال ماضية، وما حكي عن العرب فهو واقع على الجار والمجرور؛ فبطل ما قالوه"[28]؛ فهو هنا يؤيد البصريين على الكوفيين.

ومن أمثلة ذلك أيضًا ما أورده عبد اللطيف الشرجي من اختياره للرأي الكوفي على الرأي البصري، في قوله في المسألة الثالثة والتسعين: "لفظة (أوّل) عند أصحابنا البصريين بما لم ينطق معه بفعل، وهو على (أفعل) عينه همزة، وفاؤه واو، وحكى بعض المتأخرين أنه إنما لم ينطق منه بفعل عندهما لئلا يعتلّ من جهتين. **وقال الكوفيون:** بل هو مما نطق منه بفعل، فهو من (وَأَلَ)، ويجوز أن يكون من (أال) قالوا: والأصل في (أوّل) (أوأل) بهمزة مصوّرة ألفًا على أحد القولين، ثم خففت هذه الهمزة، وقلبت واوًا، وأدغمت الواو في الواو؛ فقيل (أوّل)، كما فُعل في (حطيئة)، و(بُنَيّ)، وشبهِه، وإن كان من (أال)، فالأصل فيه (أأل)؛ فأبدل من الألف واوًا، وهذا المذهب هو أصحّ وأحسن وأقيس"[29].

وما أورده مما يوافق فيه رأي الكوفيين؛ فقد قال في المسألة السادسة والتسعين: "ذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح؛ كقوله تعالى: **{هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}** [المائدة: 119].

وكقول الشاعر:

**تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى ... عَلى حِينِ التَّواصُلُ غَيْرُ دانِ**[30]

**وذهب البصريون** إلى أن الإعراب واجبٌ فيه. ومذهبُ الكوفيين أسلم وأرجح، والله أعلم"[31].

فالشرجي قد أكثر من اختيار الآراء الكوفية، ويؤكد ذلك قوله في المسألة الرابعة والثمانين: "وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في نحو (رأيت البكر) النقلُ في الوقف على المفتوح في الموضع الذي يجوز فيه الضمّ والكسر، وذهب البصريون إلى منعه، لأن أول أحوال الكلمة التنكير؛ فيقال في النصب (رأيت بكرًا)، ولعل الأصح هنا مذهب الكوفيين؛ لأن حال الاسم معرّفًا لا يُحمل على حاله منكرًا، وحملُه عليه في تلك الحال لا يستقيم"[32].

(28) ائتلاف النصرة ص: 97، 98.
(29) ائتلاف النصرة ص86، 87.
(30) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 3/ 307.
(31) ائتلاف النصرة ص: 72.
(32) المرجع السابق ص83.

ومن الآراء التي ذهب فيها أشهر نحاة اليمن في هذا القرن إلى تأييد الكوفيين:

– قولُ الإمام يحيى بن حمزة في باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز: "الخلاف الثاني في الضمائر المنفصلة المرفوعة في نحو قولنا: أنتما، وأنتم، وأنتن. والذي عليه الجماهير من البصريين، كالخليل، وسيبويه، واختاره الزمخشري في مفصله، وأن الاسم من هذا الضمائر إنما هو الألف والنون، وما عداهما أحرف لاحقة للدلالة على التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والخطاب. وذهب الكسائي، والفراء، وغيرهما من نحاة الكوفة إلى أن هذه الضمائر بكمالها أسماءٌ دالة على ما وضعت له من الكنايات، من غير أن يكون بعضها اسمًا وبعضها حرفًا. وهذا هو المختار عندنا، ويدل عليه ما سبق تقريره"[33].

– قول عبد اللطيف الشرجي في المسألة التاسعة والأربعين في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر: "قال الكوفيون، وتبعهم قطرب، ويونس، والأخفش: يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة العامل؛ لمجيئه كثيرًا في القرآن، والحديث، والشعر نظمًا ونثرًا، نحو قراءة قتادة، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش، وحمزة الزيات قوله تعالى: **{وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ}** [النساء: 1] بجر الأرحام[34]، وقال الشاعر:

**فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِن عَجَبٍ** ( 35 ).

.....

ومنع ذلك البصريون؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، ولأن الضمير عوضٌ عن التنوين، فينبغي ألا يجوز العطف عليه كالتنوين. قلت: والأرجح مذهبُ الكوفيين هنا، وصححه ابن مالك، وغيره، بدليل قوله تعالى: (والأرحامِ)، وكقوله: **{والمَسْجِدِ الحَرَامِ}** [البقرة: 217]، وحجة البصريين ضعيفةٌ، ومنتقضةٌ، والله أعلم"[36].

**الخاتمة**

في الختام نستطيع القول إننا وفي إطار بحثنا هذا نكون قد قدمنا صورة واضحة وموجزة عن نحاة أشهر اليمن في القرن الثامن الهجري، وعن آرائهم ومواقفهم النحوية، ويمكن إيجاز نتائج هذا البحث في الآتي:

1- أن الخلاف النحوي بدأ مبكرًا مع نشأة النحو.
2- كان للعوامل السياسية والمذهبية أثرٌ كبير في الخلاف النحوي.
3- أن أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري لم يكونوا أسرى لاتباع مذهب نحوي محدد.
4- أن أشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري كانوا يأخذون بالرأي الذي ترجحت عندهم

(33) المنهاج في شرح جمل الزجاج ج1، ص448، 449.
(34) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1401هـ، ص: 119.
(35) البيت من شواهد سيبويه التي لم يُعرف لها قائل، وصدره: فاليوم قرَّبتَ تهجونا وتشتمنا، ينظر: الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1402هـ/ 1982م، ج2، ص382.
(36) ائتلاف النصرة ص: 62، 63.

صحته، وقويت حجته، ولا يهمهم أن يتعصبوا لمذهب دون آخر.

5- بيَّن البحث الجهود النحوية لأشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري، والسمات التي تميزوا بها في الرأي النحوي.

6- فتح البحث آفاقًا جديدة بإظهار التراث النحوي لأشهر نحاة اليمن في القرن الثامن الهجري.

**توصيات عامة:**

1- التركيز على البحوث في كتب التراث النحوي، وإبراز إسهامات علماء اليمن في القرن الثامن الهجري في مختلف علوم اللغة العربية تأثرًا وتأثيرًا.

2- حثّ الباحثين في الدراسات العليا على زيارة مكتبة مخطوطات الجامع الكبير ودار المخطوطات اليمنية؛ للاطلاع على هذا التراث النحوي لعلماء اليمن.

3- ربط الباحثين بتراثنا النحوي بمختلف المناهج العلمية الحديثة؛ سعيًا إلى إبراز أفضل ما فيها من آراء ومعارف.

4- إنشاء نافذة ضمن البوابة الإلكترونية الشاملة تضم مختلف أنواع المخطوطات المحققة، وكذا الرسائل والبحوث الأكاديمية لعلماء النحو في اليمن قديمًا وحديثًا.

**المصادر والمراجع**

**القرآن الكريم.**

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1427هـ.

[2] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.

[3] الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

[4] الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1402هـ/ 1982م.

[5] لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

[6] ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1407هـ/ 1987م.

[7] التعريفات، لعلي بن محمد الحسيني الجرجاني الحنفي، حققه وعلق عليه: نصر الدين تونسي، دار الكتب العلمية، بيروت.

[8] الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1401هـ.

[9] الحجة للقراء السبعة، لأبي عليٍ الفارسيّ الأصل، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وآخرون، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الثانية، 1413هـ/ 1993م.

[10]الخلاف بين النحويين، للدكتور السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1405هـ/ 1985م.

[11]ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، بغداد، 1954م.

[12]ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

[13]شعر زُهير بن أبي سُلمى، صنعة الأعلم الشنتمريّ، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة،

دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ.

[14]في أصول النحو، لسعيد الأفغاني المكتب الإسلامي (د. ط) 1987م.

[15]الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية، لإسماعيل بن أحمد بن عطية النجراني، دراسة وتحقيق: عبد المجيد بن إبراهيم آل الشيخ مبارك، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

[16]المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام يحيى بن حمزة، تحقيق: د. هادي ناجي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1430هـ/ 2009م.